



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تعميم رقم (29 / 2021)

إلى كافة مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين

التاريخ: الإربعاء ، 16 حزيران ، 2021

الموضوع: التفويض بالاستعلام عن العملاء إلكترونياً

إشارة الى مذكرة سلطة النقد رقم 26/2009 بتاريخ 26/05/2009 والى البند ذو العلاقة بضرورة الحصول على تفويض خطي بالاستعلام والتصريح عن بيانات العملاء على قواعد بيانات سلطة النقد، وإنسجاماً مع استراتيجية سلطة النقد الهادفة الى تعزيز ودعم قطاع التكنولوجيا المالية في فلسطين وتوجيه مؤسسات الإقراض نحو تبني القنوات الإلكترونية في تقديم الخدمات والمنتجات المالية، نعلمكم بموافقة سلطة النقد على منح مؤسسات الإقراض إمكانية الحصول على التفويض بالاستعلام عن العملاء إلكترونياً عوضاً عن التفويض الخطي المباشر، على ان يتم الاخذ بعين الاعتبار المحددات والأحكام التالية عند تصميم آلية الاستعلام الإلكتروني:

- تصميم الآلية بحيث تدعم مطابقة البيانات المتعلقة برقم هوية العميل ورقم الهاتف المحمول وفقاً لقواعد بيانات سلطة النقد مقارنة بالبيانات المرسله من العميل المحتمل، بحيث يتم التوافق مع سلطة النقد حول برمجة آلية التصديق.
- الاستناد عند تنفيذ آلية التحقق والمطابقة إلى ارسال رسالة نصية إلى رقم هاتف العميل تحتوي على رقم مصادقة (OTP) يطلب من العميل إدخاله لإستكمال العملية والتي تعتبر بمثابة موافقة خطية من العميل.
- ينحصر تبادل البيانات ما بين مؤسسات الإقراض وسلطة النقد ولا يتم إطلاع العميل على أي بيانات مستمدة من قواعد بيانات سلطة النقد مطلقاً وتقتصر عملية استخدام التفويض الإلكتروني على دراسة الطلب المقدم من العميل.
- تعتبر كل مؤسسة إقراض مسؤولة عن دقة وحداثة بيانات عملائها المصرح عنها على قواعد بيانات سلطة النقد وتحمل المسؤولية الكاملة في حال تبين عدم صحة أي من المعلومات المصرح عنها من طرفها.



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

- تحتفظ كل مؤسسة إقراض بصورة عن التفويض الإلكتروني المرسل من العميل.
- لا تشمل الموافقة بالشروط أعلاه إرسال التفويض بالإستعلام والتصريح من خلال البريد الإلكتروني أو الفاكس

بناءً عليه، يرجى من إدارات مؤسسات الإقراض التعميم على ذوي العلاقة مضمون التعميم مع التأكيد على ضرورة الحصول على موافقة سلطة النقد المسبقة قبل إطلاق الخدمة.

مجموعة الإستقرار المالي
سلطة النقد الفلسطينية